*تابع دعوى اجتهاد الصحابة في ترتيب السور*

*(2)*

*بحث فى دفاع عن القراَن*

*إعداد أ/ محمد سعد حسن*

*قسم التفسير وعلوم القراَن*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*mohamad.saad@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في تابع دعوى اجتهاد الصحابة في ترتيب السور**

**الكلمات المفتاحية : أدلة ، الصحابة ، السور**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن تابع دعوى اجتهاد الصحابة في ترتيب السور**

1. **عنوان المقال**

**واستدلوا كذلك بورود آثار تصرح باجتهاد الصحابة في ترتيب بعض السور، كحديث ابن عباس عن عثمان، الذي استدل به أصحاب القول الأول.**

**قال الإمام السيوطي -رحمه الله-: "والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة، والأنفال، ولا ينبغي أن يستدل بقراءته  سورًا ولاءً على أن ترتيبها كذلك.**

**وحينئذٍ لا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز".**

**بعد بيان الأقوال الثلاثة في هذه القضية، وبعد بيان الأدلة التي يستدل بها أصحاب كل قول لابد، وأن نأتي إلى مقام الترجيح.**

**فنقول: القول الراجح في هذه القضية -قضية ترتيب السور في القرآن- القول الذي أراه راجحًا، والله أعلم هو القول الثاني القائل، بأن ترتيب سور الكتاب العزيز كلها توقيفي ثبت بالتوقيف عن النبي .**

**لأن أدلة أصحاب هذا القول هي الأقوى مقارنة بأدلة الأقوال الأخرى، ولما يأتي من ردود على تلك الأقوال، لذلك سنشرع بإذن الله في الرد على القائلين بأن ترتيب السور اجتهادي من فعل الصحابة.**

**نقول: أما أدلة الفريق القائل بأن ترتيب السور اجتهادي، فمردودة بما يأتي:**

**أولًا: يجاب عن دعواهم أنه لو كان ترتيب السور بتوقيف من النبي  لظهر، وفشا، ونقل مثله، وأن في العلم بعدم ذلك النقل دليلًا على عدم التوقيف.**

**نقول في الرد على ذلك: إن عدم النقل ليس دليلًا على عدم وجود النص، بل إن إجماع الصحابة على هذا الترتيب دليل على التوقيف؛ لأنهم لا يجمعون على خلاف السنة.**

**فإن قيل: كيف يكون الصحابة مجمعين على هذا الترتيب، مع أن مصاحفهم كانت مختلفة في ترتيب السور قبل جمع القرآن في عهد عثمان >، ولو كان الترتيب توقيفيًّا منقولًا عن النبي ما ساغ لهم أن يهملوه، ويتجاوزوه.**

**نقول في الجواب على ذلك: يجاب بأنهم إنما اختلفوا في هذا الترتيب في بداية الأمر قبل أن يعلموا بالتوقيف، فلما علموا بالتوقيف تركوا ترتيب مصاحفهم، ويجاب كذلك بأن مصاحفهم كانت شخصية فردية، ولم يكونوا يكتبونها للناس.**

**فالواحد منهم لا يثبت في مصحفه، إلا ما وصل إليه مجهوده، وقد يفوته ما لم يفت الجماعة من تحقيق أدق، وعلم أوسع، أما عمدة أدلتهم وهو حديث ابن عباس عن عثمان }، وهو أقوى الحجج.**

**فالتحقيق أنه أوهى تلك الحجج، وذلك إذا نظر إليه بعين التمحيص؛ لأن فيه ضعفًا لا ينكر من ناحية السند، وفيه الرد على شبهتم من ناحية المتن، وفيما يلي البيان، والتفصيل:**

**أولًا: رد هذا الأثر من ناحية السند: مدار الأثر أي مدار حديث ابن عباس عن عثمان، مداره على شخص يسمى بيزيد الفارسي، وقد قال فيه العلامة الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- قال: "وفي إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جدًّا.**

**بل هو حديث لا أصل له". وقال العلامة أحمد شاكر في موضع آخر: "فهذا يزيد الفارسي، الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولًا، حتى اشتبه على مثل ابن مهدي، وأحمد، والبخاري أن يكون هو ابن هرمز، أو غيره.**

**فلا يقبل منه مثل هذا الحديث الذي ينفرد به. وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي، وفيه تشكيك كذلك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه، وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك.**

**فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له، فلا عبرة في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة بالحجة، والدليل". كان هذا هو كلام العلامة أحمد شاكر على سند هذا الحديث، وفيما يلي أبين الكلام على المتن:**

**فنقول: رد هذا الأثر من ناحية المتن:**

**أ. هذا الأثر يحمل تناقضًا ظاهرًا لماذا؟ لأنه أثبت للأنفال، وبراءة اسمين مختلفين، فقد ثبت في نص الأثر أن هناك سورة تسمى الأنفال، وسورة تسمى براءة، فأثبت للأنفال، وبراءة اسمين مختلفين.**

**وفيه مع ذلك أن عثمان ظن أن براءة من الأنفال فقرنها بها، وكان الأولى أن يقول: إنهما سورة واحدة قال الإمام الباقلاني -رحمه الله-: "وقد تضمن ذلك أنهما سورتان؛ لأنه سمى كل واحدة باسمها، وهذا تناقض ظاهر يقوي رد هذا المتن".**

**ب. هذا الأثر يحمل طعنًا في التوقيف في ترتيب الآيات؛ لأن قول عثمان >: "فظننا أنها منها" يدل على أن النبي  لم يفصح بأمر سورة براءة، فأضافها عثمان إلى الأنفال اجتهادًا منه.**

**وهذا مخالف لما لا يحصى من الأخبار الصحيحة الدالة على أن ترتيب الآيات كان توقيفيًّا، وبتوقيف من النبي ، وهو كذلك مخالف للإجماع المنقول عن أهل العلم على أن ترتيب آي السور ليس محلًّا للاجتهاد، وإنما كان بتوقيف من النبي .**

**كما أن قول ابن عباس {: "عمدتم إلى سورة الأنفال، وهي من المثاني، وإلى سورة براءة، وهي من المئين، فوضعتموها في السبع الطوال".**

**هذه الجملة، وهذا القول لابن عباس يحمل ما يرد على احتجاج هؤلاء بهذا الحديث، فهو يذكر أن الأنفال من المثاني، ويذكر أن براءة من المئين، ويقول: "فوضعتوهما في السبع الطوال".**

**وهذا يدل على أن السبع الطوال كانت معلومة توقيفًا قبل الجمع، وكذلك المثاني كانت معلومة، وكذلك المئون كانت معلومة، وإلا فما وجه استنكار ابن عباس لهذا الترتيب.**

**بعد أن رددنا بحمد الله، وفضله، ومنه على أدلة القائلين بأن ترتيب السور كان باجتهاد من الصحابة نرد على أصحاب القول الثالث القائل بالتفصيل.**

**فنقول: أما الفريق الثالث القائل بالتفصيل، الذي يقول: إن معظم السور كان ترتيبها بتوقيف من النبي إلا الأنفال، وبراءة فإن الصحابة قد رتبوهما باجتهاد منهم }، نقول: أما هذا الفريق، فيجاب عليه بنفس الأجوبة السابقة إذ لم يأت بدليل جديد.**

**كما يرد عليهم أيضًا بأن العلم بتوقيف البعض يدل على التوقيف في الكل، إذ لو علم الصحابة التوقيف لما فاتهم أن يسألوا عن كل سورة بعينها.**

**والنبي  حي بين أظهرهم، وإلا لكانوا، وحاشاهم مقصرين في حفظ القرآن، وبذلك يكون علماء المسلمين -رحمهم الله- قد زلزلوا هذه الدعوى من قواعدها.**

**وأثبتوا بما لا يدع مجالًا للشك أن ترتيب السور قد ثبت بالتوقيف، عن النبي  كما ثبت أن ترتيب الآيات كان بتوقيف عن النبي ، فلله الحمد المنه.**

**المصادر والمراجع**

1. **السيوطي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الإتقان في علوم القرآن) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م**
2. **الزركشي، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (البرهان في علوم القرآن) ، بيروت، نشر دار المعرفة، 2001م**
3. **الدجوي، يوسف أحمد نصر الدجوي، (الجواب المنيف في الرد على مدعي التحريف) ، القاهرة، مطبعة القاهرة، 1969م**
4. **الجزيري، محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري، (أدلة اليقين في الرد على مطاعن المبشرين والملحدين) ،دار الإرشاد للطباعة والنشر، 1416هـ**
5. **أبي داود، ابن أبي داود، تحقيق: محب الدين واعظ، (المصاحف) ، دار البشائر الإسلامية، 2002م**
6. **الباقلاني، القاضي أبي بكر محمد الباقلاني، (نكت الانتصار لنقل القرآن) ، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1971م**
7. **الزرقاني، محمد عبد العظيم الزرقاني، (مناهل العرفان في علوم القرآن) ، بيروت، دار الفكر، 1996م**
8. **أبو شهبة، محمد بن محمد أبو شهبة، (المدخل لدراسة القرآن الكريم) ، الرياض، نشر دار اللواء، 1987م**
9. **بن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، (الفصل في الملل والأهواء والنحل) ، بيروت، دار الجيل،1405هـ**
10. **أبو زهرة، محمد أبو زهرة، (المعجزة الكبرى القرآن) ، دار طيب للنشر، 2003م**
11. **مزروعة، حاتم محمد منصور مزروعة، (دعاوى تحريف القرآن الكريم) ، طبعة جامعة الأزهر، 2007م**
12. **الباقلاني، أبو بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، (إعجاز القرآن) ، مؤسسة الكتب الثقافية، 1991م**